أثر تعديل القاسم الانتخابي على التمثيلية البرلمانية في المغرب:

قراءة في ضوء مؤشر كالاغر

The Impact of the Electoral Quotient Reform on Parliamentary Representation in Morocco : An Analysis Based on the Gallagher Index

EL-HOUSSAINE GHAROUI الحسين غروي

دكتور في العلوم السياسية. جامعة سيدي مُحَمَّد بن عبد الله.

الملخص

تتناول هذه الدراسة أثر النظام الانتخابي المغربي الجديد، المكرّس بموجب القانون التنظيمي رقم 04.21، والذي اعتمد احتساب القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، على مستوى جودة التمثيلية البرلمانية خلال انتخابات 8 شتنبر 2021. تنطلق الورقة من إشكالية مركزية مفادها: إلى أي مدى ساهم هذا التعديل في تحقيق تمثيلية ديمقراطية حقيقية تجسد إرادة الناخبين؟

تعتمد الدراسة منهجا تحليليا يرتكز على المعطيات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الانتخابية، وعلى مؤشر "كالاغر" لقياس درجة التناسب بين الأصوات المحصلة والمقاعد الموزعة. وتبرز نتائج التحليل أن القاسم الانتخابي الجديد أدى إلى تراجع ملحوظ في مبدأ التناسبية، مما انعكس سلبًا على عدالة العملية الانتخابية، بالرغم مما أتاحه من إمكانات تمثيلية أوسع لبعض الأحزاب الصغيرة.

وتخلص الدراسة إلى أن النظام الانتخابي المعدل لم يحقق التمثيلية الانتخابية بشكل كاف، مما يستدعي إعادة النظر فيه قبيل الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2026، بما يضمن عدالة أكبر في توزيع المقاعد ويعزز شرعية المسار الديمقراطي بالمغرب.

الكلمات المفتاحية :الديمقراطية التمثيلية، التمثيلية النسبية، القاسم الانتخابي، مؤشر كالاغر.

Résumé

L'étude examine l'impact du nouveau système électoral marocain, instauré par la loi organique n° 04.21, qui a introduit le calcul du quotient électoral sur la base du nombre d'électeurs inscrits, sur la qualité de la représentation parlementaire lors des élections du 8 septembre 2021. Elle s'articule autour d'une problématique

centrale : dans quelle mesure cette réforme a-t-elle contribué à instaurer une représentation démocratique véritable reflétant la volonté des électeurs ?

L'analyse repose sur une approche méthodologique fondée sur les données officielles publiées par les institutions électorales, ainsi que sur l'indice de Gallagher, utilisé pour mesurer le degré de proportionnalité entre les voix obtenues et les sièges attribués. Les résultats montrent que le nouveau quotient électoral a entraîné un recul significatif du principe de proportionnalité, ce qui a eu un impact négatif sur l'équité du processus électoral, malgré une meilleure inclusion de certains petits partis.

L'étude conclut que le système électoral révisé n'a pas permis d'assurer une représentation électorale suffisante, ce qui justifie une révision de ce système avant les élections prévues en 2026, en vue de garantir une répartition plus équitable des sièges et de renforcer la légitimité du processus démocratique au Maroc.

Mots-clés : démocratie représentative, représentation proportionnelle, quotient électoral, indice de

مقدمة

يمثل التفكير في معنى وقيمة الانتخابات في النظام الديمقراطي تحديا فلسفيا مهما، لكنه لا يعالج إلا بشكل عرضي للغاية مسألة إلغاء الانتخابات أو الإبقاء عليها في المجتمعات الديمقراطية. غالبا ما تتخذ الديمقراطية في عالم اليوم شكل الديمقراطية التمثيلية، القائمة على مبدأ سيادة الشعب التي يمارسها من خلال ممثليه. ونتيجة لذلك، أصبح تعيين هؤلاء الممثلين قضية محورية في الأنظمة الديموقراطية، وأضحى التصويت آلية شرعية لتحقيق ذلك و"أسلوبا أكثر شيوعا لتحقيق المشاركة السياسية[1]"، بل صار تنظيم الانتخابات معيارا لتقييم الحيوية الديمقراطية لأي بلد.

تعتبر الانتخابات الحرة والمنتظمة في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعيار الأكثر استخداما دوليا لتقييم الطابع الديمقراطي للنظام السياسي[2]. علاوة على ذلك، أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 21 على العلاقة الوثيقة بين الانتخابات والديموقراطية، حيث اعتبر أن إرادة الشعب هي أساس الحكم، ويعبر عنها من خلال انتخابات نزيهة ودورية تجرى عن طريق الاقتراع العام والسري على قدم المساواة، أو أي إجراء مكافئ يضمن حرية التصويت[3].

انطلاقا من ذلك، تصير الانتخابات الركيزة الأساسية لإرساء نظام ديمقراطي، إذ تمثل الآلية الرئيسة لتنظيم حكومة نيابية تستمد شرعيتها واستمرارها من الإرادة الشعبية، وفرصة المشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي، بما يتماشى مع متطلبات العصر الحديث. وهي، في جوهرها، الوسيلة المثلى لتحقيق الانسجام المفترض بين إرادة الحكام والمحكومين، حيث تسهم في إيجاد توازن دقيق بين سيادة الشعب وخضوعه لممثليه المنتخبين، مما يضمن صياغة توافقية تجمع بين الطابع التمثيلي والشرعية الديمقراطية.

غير أن هذه الصلة التي نشأت بين الديمقراطية والانتخابات، والتي بدت راسخة في المواثيق الدولية الراهنة، لم تكن دائما على هذا القدر من الوضوح. فخلال النصف الثاني من القرن العشرين، كان ربط الديموقراطية بالانتخابات الحرة يعد معيارا دوليا، لكنه أصبح موضع تساؤل لاحقا بسبب ما سماه البعض "أزمة التمثيل". فقد رأى بعض المفكرين أن الانتخابات، في أصلها، تحمل طابعا أرستقراطيا، إذ كان الهدف منها اختيار الأكثر كفاءة للحكم، كما عبر عن ذلك فرانسوا جيزو بقوله: " الهدف من الانتخابات هو إرسال الرجال الأكثر كفاءة إلى مركز الدولة؛ وهي طريقة لاكتشاف وتشكيل الأرستقراطية الشرعية[4]". كذلك، انتقد

---

[1] O. Duhamel, Y. Mény, Dictionnaire constitutionnel, Presses Universitaires de France (PUF), Paris, 1995, p. 705.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005: نحو نهوض المرأة في العالم العربي .نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص. 1.

[3] الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 21، الفقرة 3 .اعتمد وأعلن بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 أ (د-3) بتاريخ 10 ديسمبر 1948، المادة 21، الفقرة 3.

[4] Guizot, François, Histoire de la civilisation en France, depuis la chute de l'Empire romain jusqu'en 1789, Tome IV, Pichon et Didier, Paris, 1826, p. 395.

كثير من مفكري التيار الماركسي فكرة أن الديموقراطية الحقة يمكن أن تستند إلى انتخابات تضمن نوعا من المساواة والحرية الشكلية، في حين أنها في الواقع تخفي الكثير من التفاوتات الاجتماعية وتكرس استمراريتها.

ومع ذلك، منذ مطلع القرن العشرين، ورغم الجدل الذي أحاط بمفهوم الانتخاب وعلاقته بالديموقراطية، فقد دافع كثير من أنصار اليسار عن مبدأ الاقتراع العام، وجعلوه مطلبا من مطالبهم الرئيسية، تماما كما فعل من قبلهم المحافظون والليبراليون[1]. وهكذا، باتت الديمقراطية في عالم اليوم تتجسد في نموذج الديمقراطية التمثيلية، حيث السيادة ملك للأفراد، يمارسونها من خلال ممثليهم، وأصبح تعيين هؤلاء الممثلين قضية مركزية في الفكر السياسي. وينظر إلى التصويت بوصفه الطريقة المثلى لاختيار ممثلي الشعب، وأحد أكثر "أساليب المشاركة السياسية شيوعا وشرعية[2]".

لكن اختزال الديمقراطية في مجرد تنظيم الانتخابات – مهما بلغت من الحرية والنزاهة – يفرغها من جوهرها الحقيقي. ومن هنا تبرز أهمية التفكير في الديمقراطية في الفترة التي تعقب عملية الانتخابات[3]، لاسيما أن استطلاعات الرأي تظهر بوضوح أن المؤسسات السياسية المنبثقة عن الانتخابات تعاني من مستويات ثقة منخفضة جدا[4].

إشكالية البحث

مع نشوء الدولة الحديثة وإحلالها محل الأنماط التقليدية للتنظيم الاجتماعي والسياسي، أصبحت شرعيتها تقيم وفق معايير قانونية وعقلانية أكثر تقدما من الأنماط التقليدية والكاريزمية، كما في رؤية ماكس فيبر. وتعد الديموقراطية التمثيلية من أبرز تجليات هذا التطور، حيث تعتمد على التنافس السلمي للوصول إلى السلطة من خلال انتخابات نزيهة ترسخ مبدأ الشعب وتضمن اختيار ممثليه بشفافية. وقد أصبحت الانتخابات، في العقود الأخيرة، أداة محورية لضمان شرعية الأنظمة السياسية وتقييم حيويتها الديموقراطية.

---

[1] Pourtois, H. (2016), Les élections sont-elles essentielles à la démocratie ? Philosophiques, 43(2), 411–412. (411-438) https://doi.org/10.7202/1038213ar.

[2] O. Duhamel, Y. Mény, op. Cit., p. 705.

[3] Amadou Moctar Diallo, « Penser la démocratie au-delà des élections », Éthique publique [Online], vol. 13, n° 2 | 2011, Online since 23 October 2012, pp, 1-2. Connection on 10 November 2021. URL: http://journals.openedition.org/ethiquepublique/782; DOI: https://doi.org/10.4000/ethiquepublique.782

[4] Voir notamment les données de l'Eurobaromètre relatives à « L'opinion publique dans l'Union européenne » (http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/eb/eb82/eb82_publ_fr.pdf, consulté le 10 décembre 2015). Au cours des dernières années le taux de confiance moyen des Européens dans leur parlement national a oscillé entre 25 et 30%. La défiance à l'égard des partis politiques tournait, quant à elle, autour de 80%.

ورغم أن الديمقراطية التمثيلية تضمن استقلالية الأفراد عن الولاءات التقليدية، وتمنحهم حرية اتخاذ قرارات عقلانية تراعي المصلحة العامة، فإنها تواجه تحديات عدة، أبرزها مدى تحقيق التمثيلية الديمقراطية الحقيقية. فالانتخابات لا تقتصر على كونها آلية لتداول السلطة، بل هي تعبير عن منظومة قيم تضمن الاستقرار السياسي وتعزز الشرعية المؤسسية. إلا أن طبيعة النظام الانتخابي والإجراءات المرتبطة به تلعب دورا جوهريا في تحديد مدى تحقق هذه التمثيلية، وهو ما برز بوضوح في الجدل الذي رافق الانتخابات التشريعية المغربية لعام 2021.

في هذا السياق، شكل اعتماد القاسم الانتخابي الجديد، وفق القانون التنظيمي رقم 04.21، نقطة خلاف جوهرية، حيث رأى معارضوه، أنه يهدد الديمقراطية ويفتقر إلى العدالة الانتخابية، بينما اعتبره مؤيدوه خطوة نحو توزيع أكثر إنصافا للمقاعد البرلمانية بين الأحزاب. وبين هذين الموقفين، يطرح هذا البحث الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم النظام الانتخابي رقم 04.21[1] وفق القاسم الجديد في تحقيق تمثيلية برلمانية تستجيب لمعايير التمثيلية الديموقراطية؟

من هذا التساؤل الرئيسي تنبثق أسئلة فرعية:

- كيف أثر النظام الانتخابي في صيغته المعدلة على النتائج التشريعية في الدوائر المحلية والجهوية؟
- كيف أثر النظام الانتخابي على مستوى التناسب بين عدد الأصوات المتحصل عليها، وعدد المقاعد البرلمانية الخاصة بكل حزب سياسي؟

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة: ساهم القانون الانتخابي رقم 04.21، من خلال اعتماده القاسم الانتخابي الجديد، في تراجع مستوى التمثيلية البرلمانية للهيئة الناخبة، مما أثّر على تحقيق معايير التمثيلية الديمقراطية.

وتنبثق عن هذه الفرضية الرئيسة فرضيتان فرعيتان تُقدمان إجابات أولية للتساؤلات الفرعية المطروحة:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** أدت التعديلات في النظام الانتخابي إلى تأثير ملحوظ على نتائج الدوائر المحلية والجهوية، مما أحدث تغيرات جوهرية في توزيع المقاعد البرلمانية.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** أثر النظام الانتخابي المعدل في مستوى التناسب بين عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب وعدد المقاعد البرلمانية المخصصة لها، مما قد يكون أضعف تمثيل بعض الأحزاب وعزز حضور أخرى.

[1] ظهير شريف رقم 39.21.1 صادر في 8 رمضان1442(21 أبريل2021) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم21.04 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم11.27 المتعلق بمجلس النواب.

منهجية البحث

استند البحث إلى البيانات الرسمية المستخلصة من الانتخابات التشريعية ل8 شتنبر 2021، والمتاحة عبر موقع elections.ma، باعتبارها مصدرا موثوقا لتحليل المعطيات الانتخابية بدقة وموضوعية. وسيتم دعم هذا التحليل من خلال أمثلة تبسيطية ونماذج نظرية تهدف إلى إبراز الفروق الجوهرية بين مختلف أنماط التمثيل الانتخابي، لا سيما تمثيل الدائرة الانتخابية والتمثيل النسبي. وستعمل هذه المقاربات على توضيح كيفية تأثير كل نمط على توزيع المقاعد، ومدى تعبيره عن الإرادة الشعبية الحقيقية.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم **الاعتماد على مؤشر كلاغر** (Indice de Gallagher) بوصفه أداة إحصائية معتمدة لقياس درجة التناسب بين نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب سياسي وعدد المقاعد البرلمانية التي أحرزها. وسيساهم هذا التحليل في تقييم مدى تحقيق النظام الانتخابي لمبادئ العدالة التمثيلية والإنصاف السياسي، عبر استعراض العلاقة بين الدعم الشعبي الذي يحظى به كل حزب وحصته الفعلية من المقاعد. ومن خلال هذه المنهجية، يسعى البحث إلى تسليط الضوء على مدى قدرة الإطار القانوني المنظم للانتخابات على ضمان تمثيلية عادلة وفعالة تعكس تطلعات الناخبين بشكل منصف.

أهداف الدراسة

يركز هذا البحث على دراسة تأثير القانون الانتخابي رقم 04.21 على مخرجات الانتخابات التي جرت في 8 شتنبر 2021، من خلال تحليل كيفية انعكاسه على التشكيلة النهائية للهيئات المنتخبة ومدى تأثيره على توزيع المقاعد بين الأحزاب السياسية. كما يسعى إلى تسليط الضوء على مدى تحقيق التناسب بين عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب وإجمالي الأصوات التي نالها، وذلك بهدف تقييم مدى إنصاف وعدالة هذا النظام الانتخابي. ولتحقيق ذلك، يعتمد البحث على مؤشر كلاغر لقياس درجة التناسب بين التمثيل البرلماني ونسبة التصويت، مما يتيح الوقوف على الأثر الديمقراطي للقانون الانتخابي ومدى استجابته لمتطلبات العدالة التمثيلية وضمان تكافؤ الفرص بين مختلف الفاعلين السياسيين.

أهمية البحث

تمثل الانتخابات الشعبية ركيزة أساسية في الأنظمة الديمقراطية، حيث تحدد ملامح المشهد السياسي وتعكس توجهات الناخبين. ومع ذلك، فإن المفارقة تكمن في أن الدراسات التي تتناول تأثير الأنظمة الانتخابية على تشكيل النظم السياسية تظل محدودة، رغم وفرة الأبحاث حول السلوك الانتخابي. فغالبا ما ينظر إلى الانتخابات من خلال نتائجها المباشرة، دون الخوض في تحليل أثرها الأعمق على طبيعة النظام السياسي ومدى تحقيقه للعدالة التمثيلية.

تنطلق أهمية هذا البحث من الحاجة إلى سد هذه الفجوة المعرفية عبر دراسة العلاقة بين الأنظمة الانتخابية المعتمدة خلال العقدين الأخيرين وتشكيل الخريطة السياسية للبرلمان المغربي. كما يسعى إلى تسليط الضوء على دور هذه الأنظمة في تعزيز أو إضعاف الممارسات الديمقراطية، وذلك من خلال تحليل مدى التناسب بين عدد الأصوات المحصل عليها من قبل الأحزاب السياسية والمقاعد البرلمانية التي آلت إليها.

ومن الناحية الأكاديمية، يهدف البحث إلى تقييم تأثير النظام الانتخابي الأخير على مخرجات انتخابات 8 شتنبر 2021، بالاعتماد على مؤشر كلاغر لقياس مدى التناسب بين الأصوات والمقاعد. ويسعى كذلك إلى استشراف إمكانيات تعديل هذا النظام مستقبلا، بما يضمن تعبيرا أكثر إنصافا عن الإرادة الشعبية، ويحقق عدالة تمثيلية تعزز مصداقية العملية الانتخابية وترسخ المسار الديمقراطي.

مصطلحات الدراسة

– **الانتخابات:** غالبا ما يتم تحليل الديمقراطية من منظور الانتخابات[1]، ومن هنا جاء مصطلح "الديمقراطية الانتخابية". إذ يصبح تنظيم الانتخابات معيارا أساسيا لتقييم الحيوية الديمقراطية لبلد ما. الانتخاب هو اختيار يتم عن طريق الاقتراع (التصويت، الموافقة). الهدف منه هو تعيين شخص واحد أو أكثر لممارسة تفويض انتخابي (سياسي، اقتصادي، نقابي، اجتماعي، إلخ) يمثلون خلاله ناخبيهم. وبتصويتهم، ينقل الناخبون إليهم الشرعية اللازمة لممارسة السلطة الخاضعة للانتخاب[2].

– **التمثيل النسبي**[3]: تعتبر أنظمة التمثيل النسبي خيارا شائعا بين الديمقراطيات الجديدة. في هذا النظام، يعد مفهوم التناسب جزءا من منطق الديمقراطية التمثيلية، وهو نظام سياسي تمثل فيه الفئة المنتخبة شعبا أو أمة أو مجتمعا بشكل متناسب. الهدف الأساسي لأنظمة التمثيل النسبي هو تقليص الفجوة بين حصة التصويت على الحزب وحصته من المقاعد.

قدم جون ستيوارت ميل أهمية مفهوم التناسب عام 1861 في كتابه "اعتبارات حول الحكومة التمثيلية[4]". وبحسبه، من الواضح أن الأغلبية، من خلال ممثليها، لهم الحق في تسلم السلطة، غير أنه من الضروري أن يكون للأقليات ممثلين عنها بطريقة متناسبة. يهدف هذا المنطق إلى احترام المبدأ المركزي للديمقراطية، وهو المساواة بين الأفراد.

---

[1] Olivier Lhl, « Démocratie et élection Article », Revue Française de Science Politique, VOL. 64 No 4, Aout 2014, pp. 784-790. (DOI: 10.3917/rfsp.644.0769[e])

[2] ادموت رباط، الوسيط في القانون الدستوري –النظرية القانونية في الدولة وحكمها– الجزء 2، دار العلم للملايين، الطبعة 2، بيروت، 1971، ص. 419.

[3] Yves Mény, Marc Sadoun, « Conception de la représentation et représentation proportionnelle » dans Philippe Ardant et autres, La représentation proportionnelle, POUVOIRS, REVUE FRANÇAISE D'ÉTUDES CONSTITUTIONNELLES ET POLITIQUES, presses universitaires de France, PUF, 1985, p-p. 5-15.

يمكن مراجعة أيضا، محسن خليل، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967، ص. 195.

[4] J. S., Mill, "Considerations on Representative Government", Parker, Son, and Bourn, "Of True and False Democracy; Representation of All, and Representation of the Majority Only", London 1861, pp. 135-150. www.gutenberg.org (Considerations on Representative Government, by John Stuart Mill)

عمليا، يكاد يكون من المستحيل تحويل أصوات الناخبين بطريقة متناسبة تماما إلى عدد المقاعد. بشكل عام، تؤدي قواعد الاقتراع الفردي إلى درجات عالية من عدم التناسب، بينما القواعد التناسبية، كما يوحي اسمها، تسعى إلى توزيع المقاعد بشكل متناسب وفقا لعدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب السياسية.

– **مؤشر كالاغر**[1]**(Indice de Gallger)** : يشير إلى منهجية تحليل إحصائي مستخدمة في العلوم السياسية، تقيس مدى عدم التناسب النسبي في النظام الانتخابي بين الأصوات المحصَّلة والمقاعد المخصصة في الهيئة التشريعية. وبذلك، يقيس الفارق بين النسبة المئوية للأصوات التي يحصل عليها كل حزب والنسبة الفعلية للمقاعد التي يفوز بها في المجالس والهيئات التشريعية. كما يقيّم مستوى عدم التناسب بشكل جماعي لجميع الأحزاب في أي انتخابات معينة. وتتراوح قيمته الرياضية بين **0 و1**، حيث يعبر اقترابه من الصفر عن مستوى عالٍ من التناسب بين مجموع الأصوات والمقاعد، بينما يشير اقترابه من الواحد إلى وجود فجوة كبيرة بينهما.

– **القاسم الانتخابي**[2]: تتعدد طرق احتساب النتائج وتوزيع المقاعد بتعدد الأنظمة الانتخابية، والمقاصد الموجهة لكل تجربة انتخابية. عادة ما يتم التمييز بين مبدأ "الأكثر بقية" بناء على استخدام حاصل القسمة، ومبدأ "المتوسط الأعلى" اعتمادا على فكرة القواسم. وسيتم الاقتصار في هذه الورقة على نموذجين متناقضين من حيث الآثار لإظهار أوجه التعدد في الممارسة الدولية.

متغيرات الدراسة

تنقسم متغيرات الدراسة إلى نوعين:

المتغيرات المستقلة :تتمثل في القاسم الانتخابي، الذي يعتمد لحساب توزيع المقاعد، وفق منهجين مختلفين:

- القاسم الانتخابي على أساس مجموع المسجلين: يتم احتساب القاسم الانتخابي بقسمة مجموع الناخبين المسجلين في اللوائح الانتخابية على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية.
- القاسم الانتخابي على أساس مجموع الأصوات المعبر عنها: في هذا النموذج، يحسب القاسم الانتخابي بقسمة مجموع الأصوات الصحيحة المعبر عنها على عدد المقاعد المتاحة، مما يعكس بصورة مباشرة اختيارات الناخبين الفعلية.

المتغيرات التابعة: تتجلى في نتائج الانتخابات التشريعية، والتي تشمل:

- نتائج الانتخابات على مستوى الدوائر المحلية: أي عدد المقاعد التي تحصلت عليها الأحزاب السياسية في كل دائرة انتخابية، ومدى تأثير القاسم الانتخابي المعتمد على توزيع المقاعد.

---

[1] Michel Le Breton, Dominique Lepelley, Vincent Merlin et Nicolas Sauge, Le scrutin binominal paritaire : un regard d'ingénierie électorale, Revue économique – vol. 68, n° 6, novembre 2017, pp. 975-976.

[2] لونا عبد الكريم داود، ابتسام حاتم علوان، النظم الانتخابية ودورها في توزيع المقاعد: دراسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، العدد 79، 2024، ص. 569. ص.ص. 557-581. يمكن مراجعة كذلك: علي عبد الرزاق الزبيدي، الانتخاب أهم وسائل تعبير المحكومين، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العدد الأول، السنة الأولى، 2006، ص. 74.

- نتائج الانتخابات على مستوى الدوائر الجهوية: حيث يتم تحليل التمثيل السياسي للأحزاب بالنظر إلى توزيع المقاعد جهويا وتأثير القاسم الانتخابي على مخرجات العملية الانتخابية.

أولا: أثر القاسم الانتخابي على نتائج انتخابات الثامن من شتنبر

تتعدد طرق احتساب النتائج وتوزيع المقاعد بتعدد الأنظمة الانتخابية، إذ يعكس كل نظام انتخابي فلسفة وأهدافا سياسية واجتماعية محددة، وفقا لطبيعة التجربة الديمقراطية لكل بلد. فبينما تسعى بعض الأنظمة إلى تعزيز الاستقرار السياسي عبر آليات انتخابية تمنح الأفضلية للأحزاب الكبرى، ولو كان ذلك على حساب تمثيل الأحزاب الصغيرة، تتبنى أنظمة أخرى نهجا مغايرا يهدف إلى الحد من احتكار السلطة والتخفيف من هيمنة الأحزاب الكبرى، مما يتيح تمثيلاً أوسع لمختلف الفاعلين السياسيين.

وتعمل هذه الأنظمة على تحقيق التوازن بين الفعالية السياسية والتعددية الحزبية، حيث تركز بعض التجارب الانتخابية على ضمان الاستقرار الحكومي من خلال أنظمة الأغلبية أو التمثيل النسبي المعدل، بينما تسعى تجارب أخرى إلى تعزيز التعددية السياسية والتمثيل العادل عبر اعتماد آليات مثل القوائم النسبية المفتوحة أو العتبات الانتخابية المخفضة، ما يضمن حضورا أوسع للأحزاب الناشئة والأقليات داخل المؤسسات الوطنية.

ويترتب على اختلاف هذه النظم تأثيرات مباشرة على دينامية الحياة السياسية، سواء من حيث تشكيل الحكومات، أو مدى تمثيل مختلف القوى السياسية، أو حتى في طبيعة العلاقة بين الناخبين والمؤسسات المنتخبة، مما يجعل اختيار النظام الانتخابي عاملا حاسما في رسم معالم المشهد الديمقراطي لأي بلد.

يميز عادة بين مبدأ "الأكثر بقية"، الذي يعتمد على استخدام حاصل القسمة، ومبدأ "المتوسط الأعلى"، المستند إلى فكرة القواسم. وتعد طرق دهونت[1] (D'Hondt)، سانت لاگي[2] (Sainte-Laguë)، وهير[3] (Hare) من أكثر الطرق قربا من التمثيل النسبي في معظم الدول الأوروبية، حيث تنتمي جميعها إلى فئة القاسم الانتخابي[4]. تنطلق هذه الطرق من فرضية استحالة تحقيق تناسب مطلق بين عدد المقاعد التي تحصل عليها الأحزاب ونسبة الأصوات المدلى بها لصالحها، مما يؤدي إلى تفاوت في

[1] تقتسم أصوات كل حزب على التوالي على القواسم 1، 2، 3، ... لغاية آخر القواسم المرادف لعدد المقاعد الانتخابية، فتتوزع المقاعد حسب القوائم تبعا لأقوى المعدلات.

[2] تشترك طريق دهونت مع طريقة سانت لاچي Sainte-Laguë في اعتماد نظام القواسم، وتختلف معها في تركيبته. هذه الأخيرة تتبنى منطقا مغايرا يعتمد تقسيم أصوات كل لائحة على الأرقام الفردية 1، 3، 5، .... بدل 1، 2، 3، ... ما يعزز موقع الوحدات السياسية الصغرى، ويقلص حجم الأحزاب الكبرى.

[3] تقتسم مجموع الأصوات على مجموع المقاعد المخصصة للدائرة للحصول على معدل انتخابي. يمثل حدا للحصول على المقعد، ثم تقتسم باقي المقاعد على أساس قاعدة أكبر بقية.

[4] يمكن التوسع:

Monique Michaud, Les modalités d'un mode de scrutin mixte compensatoire : Rapport du Directeur général des élections, 3460, Québec, Décembre 2007, pp. 54-58.

التمثيل؛ إذ تستفيد بعض الأحزاب من مقاعد إضافية تفوق نسبيا عدد الأصوات التي حصلت عليها، بينما تحصل أخرى على مقاعد أقل. ومع ذلك، يبقى الهدف المشترك لهذه الطرق هو تقليص الفجوة بين نسبة الأصوات ونسبة المقاعد.

في المغرب، وبعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 118/21 بتاريخ 7 أبريل 2021، الذي رفض الطعن الذي تقدم به حزب العدالة والتنمية ضد مشروع القانون التنظيمي رقم 04.21 القاضي بتعديل وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، أصبح القاسم الانتخابي على أساس مجموع المقيدين في اللوائح الانتخابية أمرا واقعا لا رجعة فيه، وأساسا لتوزيع المقاعد بين الأحزاب السياسية خلال انتخابات 8 شتنبر 2021. وقد أثار هذا القاسم جدلا واسعا بين حزب العدالة والتنمية، الذي عارضه بشدة، وباقي الأحزاب السياسية التي دافعت عنه باعتباره آلية موضوعية لمواجهة التحكم والهيمنة السياسية. أعقب ذلك سؤال جوهري مفاده: إلى أي حد أثر هذا القاسم على الخريطة السياسية الراهنة؟

أسفرت نتائج انتخابات 8 شتنبر 2021 عن تحول لافت في الخريطة السياسية بالمغرب، تمثل في تحقيق حزب التجمع الوطني للأحرار تقدما كبيرا، إذ ارتفع عدد مقاعده البرلمانية من 37 مقعدا في انتخابات 7 أكتوبر 2016 إلى 102 مقعد في الانتخابات الأخيرة. في المقابل، شهد حزب العدالة والتنمية تراجعا حادا، حيث انخفض عدد مقاعده من 125 مقعدا، تصدر بها المشهد السياسي سنة 2016، إلى 13 مقعدا فقط، ما يعكس تحولا عميقا في توجهات الكتلة الناخبة.

تم توزيع المقاعد وفقا للقاسم الانتخابي القائم على مجموع المسجلين، مما يعني أن عدد المقاعد حدد عبر قسمة إجمالي المسجلين في اللوائح الانتخابية (سواء شاركوا في التصويت أم لم يشاركوا) على إجمالي المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية، سواء كانت محلية أو وطنية. ويختلف هذا الأسلوب عن القاسم القائم على إجمالي الأصوات المعبر عنها، الذي يستثني الأصوات الملغاة والمتحفظ عليها، بالإضافة إلى أصوات اللوائح التي لم تتجاوز العتبة الانتخابية[1].

يوضح الجدول التالي توزيع المقاعد حسب الانتماء السياسي على أساس مجموع المسجلين، كما يعيد توزيع المقاعد في حالة اعتماد القاسم القائم على مجموع الأصوات المعبر عنها.

[1] حددت عند 3% في انتخابات 7 أكتوبر 2016.

جدول 1: نتائج الانتخابات التشريعية ل 8 من شتنبر 2021 حسب القاسم

الحزب	توزيع النتائج حسب عدد المسجلين				توزيع النتائج حسب الأصوات المعبر عنها				الفارق
	اللوائح المحلية	اللائحة الجهوية	**المجموع**	%	اللوائح المحلية	اللائحة الجهوية	**المجموع**	%	
التجمع الوطني للأحرار	86	16	**102**	25,82	95	27	**122**	30,89	20
الأصالة والمعاصرة	75	12	**87**	22,03	78	19	**97**	24,56	10
الاستقلال	68	13	**81**	20,51	68	20	**88**	22,28	7
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	23	11	**34**	8,61	21	8	**29**	7,34	-5
الحركة الشعبية	20	8	**28**	7,09	17	6	**23**	5,82	-5
التقدم والاشتراكية	12	10	**22**	5,57	9	3	**12**	3,04	-10
الاتحاد الدستوري	13	5	**18**	4,56	12	4	**16**	4,05	-2
العدالة والتنمية	4	9	**13**	3,29	1	3	**4**	1,01	-9
الحركة الديموقراطية الاجتماعية	3	2	**5**	1,27	3	**0**	**3**	0,76	-2
جبهة القوى الديموقراطية	1	2	**3**	0,76	1	**0**	**1**	0,25	-2
تحالف فدرالية اليسار	0	1	**1**	0,25	0	**0**	**0**	0	-1
الاشتراكي الموحد	0	1	**1**	0,25	0	**0**	**0**	0	-1
المجموع	**305**	**90**	**395**	**100**	305	**90**	**395**	**100**	

رسم تخطيطي 1: توزيع النتائج حسب القاسم

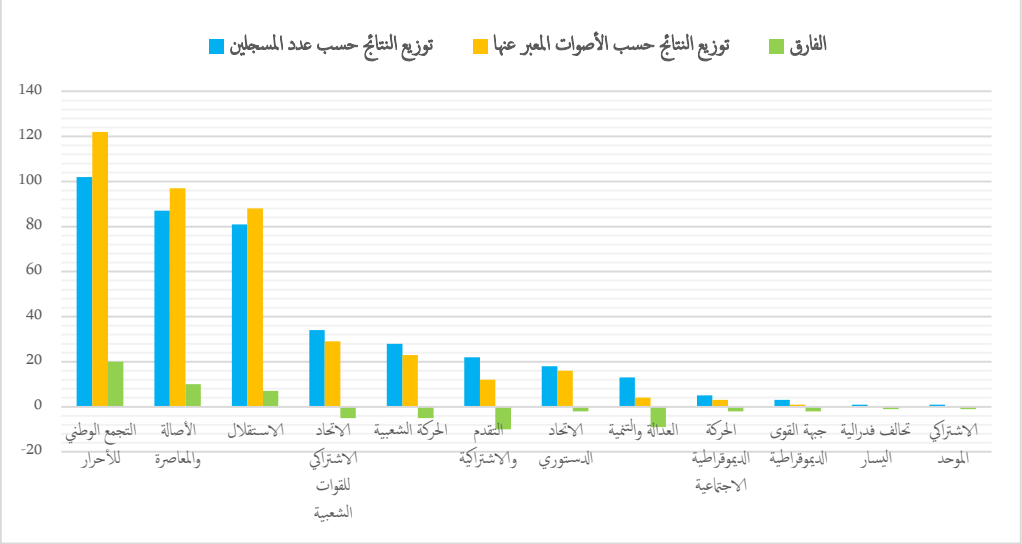

يؤدي احتساب القاسم الانتخابي وفق الصيغة المعتمدة خلال انتخابات 7 أكتوبر 2016، واعتماد عتبة 3 بالمئة[1]، كما نص عليها القانون التنظيمي رقم 20.16 المتعلق بمجلس النواب، إلى إعادة توزيع المقاعد البرلمانية بما يعزز تمثيلية الأحزاب الثلاثة الأولى. ووفقا لهذا النظام، تحظى هذه الأحزاب مجتمعة بسبعة وثلاثين مقعدا إضافيا، تتفاوت حصصها تبعا لنتائجها في اللوائح المحلية والجهوية.

يستفيد حزب التجمع الوطني للأحرار من الحصة الأكبر، حيث يضاف إلى رصيده عشرون مقعدا، منها تسعة مقاعد في اللوائح المحلية، تتوزع على دوائر: تطوان، وجدة أنجاد، الرباط المحيط، القنيطرة، بني ملال، الجديدة، سطات، عمالة مقاطعات مولاي رشيد، الدار البيضاء أنفا، وأكادير إداوتنان، في حين يفقد الحزب مقعدا في دائرة السمارة. وعلى مستوى اللوائح الجهوية، فيحصل الحزب على أحد عشر مقعدا إضافيا.

أما حزب الأصالة والمعاصرة، فيضاف إلى رصيده عشرة مقاعد؛ ثلاثة منها في اللوائح المحلية (بدوائر تطوان، ووجدة أنجاد، وشيشاوة)، والباقي في اللوائح الجهوية. بدوره، يعزز حزب الاستقلال موقعه البرلماني بتسعة مقاعد إضافية، منها سبعة مقاعد في اللوائح الجهوية، ومقعدين في اللوائح المحلية (دائرتا مكناس والعيون)، بينما يفقد مقعدين في دائرتي وجدة أنجاد وشيشاوة.

بالمقابل، تتكبد باقي الأحزاب خسائر مكافئة للمقاعد المضافة للأحزاب الثلاثة الأولى، حيث تفقد مجتمعة سبعة وثلاثين مقعدا. ويعد حزب التقدم والاشتراكية الأكثر تأثرا، إذ يخسر عشرة مقاعد، ثلاثة منها ثلاثة في الدوائر المحلية (بني ملال، أكادير إداوتنان، ومقاطعات مولاي رشيد). كما يتراجع حزب العدالة والتنمية بفقدانه تسعة مقاعد، منها ثلاثة مقاعد في اللوائح المحلية (مكناس، القنيطرة، والدار البيضاء أنفا)، ليصبح عدد نوابه أربعة أعضاء فقط.

أما حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الحركة الشعبية، فيفقد كل منهما خمسة مقاعد، حيث يخسر الأول مقعدين في الدوائر المحلية (وجدة أنجاد وتطوان)، بينما يخسر الثاني ثلاثة مقاعد (الرباط المحيط، الجديدة، وسطات). كما يتراجع

[1] القانون التنظيمي رقم 20.16، المتعلق بمجلس النواب، الفقرة 2، المادة 84.

تمثيل حزب الاتحاد الدستوري وجبهة القوى الديمقراطية والحركة الديمقراطية الاجتماعية، حيث يفقد كل حزب مقعدين، أحدهما في الدوائر المحلية والآخر في اللوائح الجهوية.

بالإضافة إلى ذلك، يتأثر حزب الاشتراكي الموحد وتحالف فدرالية اليسار بفقدانهما مقعدهما الوحيد، المتحصل عليه عبر اللائحة الجهوية.

يفضي هذا التعديل في توزيع المقاعد إلى تعزيز هيمنة الأحزاب الثلاثة الكبرى (التجمع الوطني للأحرار، الأصالة والمعاصرة، الاستقلال) داخل المؤسسة التشريعية، إذ ترتفع حصتها مجتمعة إلى أكثر من 77 بالمئة من مقاعد البرلمان، مقارنة بـ 68بالمئة عند اعتماد القاسم الانتخابي على أساس مجموع المسجلين. وهو ما ينعكس على توازن المشهد السياسي، حيث يقلص من فرص الأحزاب الصغرى في الحصول على تمثيل برلماني مؤثر، ويكرس هيمنة التحالف الحكومي الحالي داخل المؤسسة التشريعية.

وبناء على ذلك، يمكن التأكيد على أن القاسم الانتخابي الجديد شكل طوق نجاة لحزب العدالة والتنمية، خلافا للتوقعات التي سبقت العملية الانتخابية. في المقابل، ساهم هذا النظام في تقليص نسبي لحجم كل من حزب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الاستقلال، وحزب الأصالة والمعاصرة. وبالتوازي مع ذلك، أتاح هذا التعديل فرصة تمثيلية لكل من الحزب الاشتراكي الموحد وتحالف فدرالية اليسار داخل البرلمان.

استنادا إلى ما سبق، وفي ارتباط بالتساؤل الفرعي الأول، يتضح أن الصيغة المعدلة للنظام الانتخابي كان لها أثر ملموس على نتائج الدوائر المحلية وكذا على نتائج الدوائر التشريعية الجهوية. ويفضي هذا التحليل إلى تأكيد الفرضية الأولى للبحث، والتي تفترض أن التعديلات التي طالت النظام الانتخابي قد انعكست بشكل واضح على نتائج الاستحقاقات المحلية والجهوية، وأسفرت عن تحولات جوهرية في خريطة توزيع المقاعد البرلمانية.

ثانيا: تأثير القاسم الانتخابي الجديد على ضمان التمثيلية الحقيقية للناخبين

تؤثر الأنظمة الانتخابية بشكل مباشر على كل من الناخبين والدوائر الانتخابية، كما تمتد تأثيراتها إلى عناصر أخرى داخل النظام السياسي، بما في ذلك البرلمان، والأحزاب السياسية، وتشكيل الحكومات. وتكمن الوظيفة الأساسية لأي نظام انتخابي في تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد تمثيلية داخل المؤسسات التشريعية[1].

عند مقارنة الأنظمة الانتخابية المختلفة، يبرز تساؤل جوهري حول جودة هذا التحويل، أي مدى تحقيق التناسب بين عدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب وعدد المقاعد التي يفوز بها. تنطلق فكرة التناسب من ضرورة ضمان تمثيل الأغلبية الشعبية، مع إتاحة الفرصة لممثلي الأقلية السياسية وفق قاعدة عادلة ومتوازنة. فهل تعكس حصة المقاعد التي يحصل عليها كل حزب بشكل عادل نصيبه من الأصوات؟

[1] Larry Johnston, Des votes aux sièges : les quatre grandes catégories de systèmes électoraux, Sous la direction du Secrétariat de l'Assemblée des citoyens de l'Ontario, Ontario, sans année, p.4.

إن تحقيق تناسب تام بين الأصوات والمقاعد يظل تحديا عمليا، نظرا لصعوبة تطبيق نموذج تمثيلي يعكس بدقة إرادة الناخبين. ولهذا السبب، تعددت آليات التمثيل النسبي، واختلفت في طرق توزيع المقاعد تبعا لمفاهيمها المتباينة حول التناسب، لكنها جميعا تشترك في هدف أساسي، غايته تقليص هامش التمثيل الزائد (surreprésentation) والسعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التمثيل النسبي العادل داخل الهيئات المنتخبة.

في العديد من الأحيان، تبقى الأنظمة الانتخابية وآليات اشتغالها خارج نطاق الفهم المطلوب، مما يجعل من الصعب شرح البدائل التي يوفرها التمثيل النسبي، وكذلك الخصائص التي تهدف هذه البدائل إلى تصحيحها. ولتوضيح هذه الصعوبات، اعتمد البحث مثالا افتراضيا يهدف إلى تقعيد النظام النسبي القائم على القاسم الانتخابي، مع تسليط الضوء على الإشكاليات التي تنشأ عند النظر في العلاقة بين مجموع الأصوات ومجموع المقاعد.

افترضنا أن هناك فصلا دراسيا مكونا من 36 تلميذا، يتم اختيار ستة ممثلين منهم لتشكيل لجنة التعاونية المدرسية، حيث قام التلاميذ بتقسيم أنفسهم إلى ثلاثة أحزاب افتراضية هي "أ"، "ب"، و"ج"، وصوت كل تلميذ للحزب الذي يفضله. يتكون الفصل من ستة صفوف، بحيث يمثل كل صف دائرة انتخابية، ما يجعل هذا النموذج المصغر تمثيلا ملائما للنظام الانتخابي المعتمد. يظهر الجدول التالي نتائج توزيع الأصوات بين الأحزاب الثلاثة المفترضة:

جدول 2: توزيع الأصوات في النموذج التفسيري

		دائرة1	دائرة2	دائرة3	دائرة4	دائرة5	دائرة6	المجموع
		أ	ج	ب	ب	ج	ج	
		ب	أ	أ	أ	أ	ب	
		ب	أ	أ	أ	أ	ب	
		أ	ب	أ	أ	ب	أ	
		ج	أ	ب	ب	أ	ب	
		ب	ج	أ	ج	ج	ب	
توزيع النتائج حسب الاحزاب	أ	2	3	4	3	3	1	**16**
	ب	3	1	2	2	1	4	**13**
	ج	1	2	0	1	2	1	**7**
الفائز حسب كل دائرة		**ب**	أ	أ	أ	أ	**ب**	**36**

إذا تم اختيار ممثل واحد لكل قسم (كما هو موضح في الأعمدة بالجدول أعلاه) باستخدام صيغة الدوائر الانتخابية، فإننا نحصل على مجلس تمثيلي يتكون من أربعة أعضاء من الحزب "أ" وعضوين من الحزب "ب". بالنسبة المئوية، يلاحظ أن ثلثي أعضاء اللجنة ينتمون إلى الحزب "أ"، رغم أن أقل من نصف التلاميذ صوتوا لصالحه. في المقابل، لم يتمكن الحزب "ج "من الحصول على

أي ممثل في المجلس، رغم أنه نال تصويت ما يقرب من خمس (1/5) التلاميذ. هذا النوع من التشوهات في النتائج الناتجة عن التعددية هو ما تسعى الأنظمة النسبية إلى تصحيحه.

يحاول النظام النسبي الكامل، من الناحية النظرية، منح كل حزب نسبة من الممثلين تتناسب تماما مع نسبة الأصوات التي حصل عليها. في العديد من التجارب الدولية للدول الديمقراطية، يعتمد بشكل كبير على طريقة "هير[1]"، حيث يتم قسمة عدد الناخبين على عدد مقاعد الدائرة الانتخابية للحصول على معدل الأصوات اللازمة لانتخاب ممثل. في المثال المذكور، يتم تقسيم مجموع الأصوات (36 صوتا) على عدد المقاعد (6 مقاعد) لنحصل على معدل 6 أصوات لكل مقعد. بناء على هذا المعدل:

- الحزب "أ " (الذي حصل على 16 صوتا) يحصل على **مقعدين**، (ويتبقى معه 4 أصوات).
- الحزب "ب " (الذي حصل على 13 صوتا) يحصل على **مقعدين**. (ويتبقى معه صوت واحد 1).
- الحزب "ج " (الذي حصل على 7 أصوات) يحصل على **مقعد واحد**. (يتبقى معه صوت واحد 1).

وبالتالي، تتبقى 4 أصوات للحزب "أ"، وصوت واحد لكل من الحزبين "ب"، و"ج". يتم توزيع المقاعد المتبقية باستخدام طريقة أكبر البقايا. في هذه الحالة، الحزب "أ "يحصل على المقعد المتبقي. لذلك، يصبح التوزيع النهائي للمقاعد كالتالي:

- ثلاثة ممثلين للحزب "أ" (3).
- مقعدين للحزب "ب" (2).
- مقعد واحد للحزب "ج" (1).

لتقييم مدى التطابق بين مجموع الأصوات والمقاعد المتحصلة عليها، يعتمد هذا البحث على مؤشر كالاغر (L'index de Gallagher)، وهو معامل يقيس مدى التناسب بين نتائج التصويت والمقاعد التي حصل عليها كل حزب. يتم حساب هذا المؤشر باستخدام المعادلة التالية: $1/2[p(x)-q(x)]2$.

حيث يشير الرمز $p(x)$ إلى النسبة المئوية للتصويت التي حصل عليها الحزب x والرمز $q(x)$ إلى النسبة المئوية لمقاعد الحزب نفسه.

وتطبيقا لهذا بخصوص نتائج الانتخابات في النموذج الافتراضي السابق، يمكن تلخيص نتائجه عند اعتماد نتائج نظام الدوائر، على الشكل التالي:

[1] **Michael**, **Gallagher**, "Comparing Proportional Representation Electoral Systems: Quotas, Thresholds, Paradoxes and Majorities", British Journal of Political Science, vol. 22, no. 4, 1992, pp. 469–496. https://www.tcd.ie/Political_Science/about/people/michael_gallagher/BJPS1992.pdf

مساهمة الحزب	معدل التمثيلية باعتماد نتائج الدوائر			معدل التمثيلية باعتماد نتائج التمثيل النسبي		
	p(x)	q(x)	[p(x)−1/2q(x)]2	p(x)	q(x)	[p(x)−1/2q(x)]2
مساهمة الحزب أ	44.44=100*16/36	66.67=100*4/6	123.54	44.44=100*16/36	50=100*6/3	15.46
مساهمة الحزب ب	36.11=100*13/36	33.33=100*2/6	1.93	36.11=100*13/36	33.3=100*6/2	3.86
مساهمة الحزب ج	19.45=100*7/36	0=100*0/6	94.58	19.45=100*7/36	16.67=100*6/1	3.86
مجموع المساهمات			220.05			23.19
معامل كالاغر الجذر التربيعي لمجموع المساهمات			14.83			4.8

مؤشر كالاغر Gallagher للانتخابات هو الجذر التربيعي لنصف مجموع الفروق بين النسب المئوية للأصوات والمقاعد التي حصل عليها كل حزب. هذا المؤشر يتراوح قيمته بين 0 و100، حيث يعكس جودة نتيجة الانتخابات بناء على درجة تناسبيتها. تكون النتيجة 0 ممكنة فقط إذا كانت نسبة الممثلين التي حصل عليها كل حزب تتطابق تماما مع حصته في التصويت الشعبي. في المقابل، تعني النتيجة 100 أن جميع الممثلين في المجلس ينتمون إلى أحزاب لم تحصل على أي أصوات. في المثال الافتراضي السابق، كان مؤشر كالاغر يبلغ أكثر من 14.83 عند اقتسام الأصوات على أساس الدوائر الانتخابية.

بشكل عام، يكون مؤشر كالاغر في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر الفردية أكبر في الانتخابات التي تعتمد التمثيل النسبي[1]. ويعود ذلك إلى الطبيعة التوزيعية للنظام النسبي، الذي يسهم في تقليل الفجوة بين نسبة الأصوات المحصلة ونسبة المقاعد الممنوحة لكل حزب.

على سبيل المثال، في النموذج الافتراضي السابق، يفقد الحزب "أ" مقعدا واحدا لصالح الحزب "ج"، مما يؤدي إلى انخفاض تمثيلية الحزب "أ" وتحسن تمثيلية الحزب "ج". ونتيجة لهذه التعديلات، ينخفض معامل التناسب وفق مؤشر كالاغر إلى 4.8 بدلا من 14.83 في حالة الاقتراع الفردي. وهذا الانخفاض يعكس مستوى أعلى من التناسب بين توزيع المقاعد والتمثيل الفعلي للناخبين، حيث يعبر المنتخبون الستة في النظام النسبي عن توزع أصوات الناخبين بصورة أكثر إنصافا.

عند إسقاط هذا النموذج الافتراضي على التجربة الانتخابية المغربية، يبرز التساؤل التالي: إلى أي مدى تعكس نتائج الانتخابات البرلمانية ليوم 8 شتنبر مستوى التناسب الذي يقيسه مؤشر كالاغر؟ وهل ساهم النظام الانتخابي المغربي في تحقيق درجة أعلى من العدالة التمثيلية مقارنة بالأنظمة الأخرى؟

[1] Bernard Dolez Annie Laurent, « MODES DE SCRUTIN ET SYSTÈME DE PARTIS », Revue française d'études constitutionnelles et politiques, N° 163, 2017/4, pp. (60-61) 55 à 69.

بالرجوع إلى نتائج انتخابات 8 شتنبر التي تم استخراجها من موقع elections.ma، حصل حزب الأحرار على 102 مقعدا بنسبة 25.82%، في حين حصل حزب الأصالة والمعاصرة على 87 مقعدا بنسبة 22.03%، وحصل حزب الاستقلال على 81 مقعدا بنسبة 20.51%.

يقدم الجدول التالي تفاصيل شاملة للنتائج، متضمنا مجموع الأصوات، المقاعد المحصل عليها ونسبها المئوية، بالإضافة إلى تطبيق معادلة كالاغر لحساب مؤشر التناسب بين مجموع الأصوات التي حصل عليها كل حزب ومجموع مقاعده البرلمانية.

ويظهر الجدول أن تطبيق مؤشر كالاغر على نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2016، بالاعتماد على النظام الانتخابي القائم على التمثيل النسبي بواسطة القوائم، والذي يحتسب على أساس الأصوات المعبر عنها، قد ساهم بشكل واضح في تحقيق درجة عالية من التناسب بين نسب الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب السياسية ومجموع المقاعد التي نالتها داخل البرلمان. هذا التناسب يعكس مستوى متقدما من العدالة والشفافية في توزيع المقاعد، ويؤكد أن النظام الانتخابي المعتمد آنذاك كان فاعلا في ضمان تمثيلية ديمقراطية حقيقية، تحترم إرادة الناخبين وتُقلص الفجوة التقليدية بين حجم التأييد الشعبي والتمثيل المؤسساتي، كما تدل على ذلك النسبة المنخفضة لمؤشر كالاغر التي تعكس بدقة محدودية الانحراف التمثيلي.

جدول 3: نتائج تطبيق مؤشر كالاغر في انتخابات 2016 و2021

الحزب	مؤشر التناسب في انتخابات 2016			مؤشر التناسب في انتخابات 2021 حسب المسجلين				
	% للأصوات p(x)	% للمقاعد q(x)	1/2[p(x)-q(x)]2	الأصوات	%من أصوات المسجلين	المقاعد	%من المقاعد البرلمانية	[p(x)-1/2q(x)]2
التجمع الوطني للأحرار	9,37	9,35	0,000	2088548	11,93	102	25,82	96,466
الأصالة والمعاصرة	20,95	25,82	11,858	1385230	7,91	87	22,03	99,687
الاستقلال	10,68	11,65	0,470	1267866	7,24	81	20,51	88,046
الاتحاد الاشتراكي	6,19	5,06	0,638	590315	3,37	34	8,61	13,729
الحركة الشعبية	6,84	6,84	0,000	528261	3,02	28	7,09	8,282
التقدم والاشتراكية	4,72	3,04	1,411	389802	2,23	22	5,57	5,578
الاتحاد الدستوري	4,54	4,81	0,036	422975	2,42	18	4,56	2,290
العدالة والتنمية	27,88	31,65	7,106	325337	1,86	13	3,29	1,022
الحركة الديموقراطية الاجتماعية	1,34	0,75	0,174	138648	0,79	5	1,27	0,115
جبهة القوى الديموقراطية	0,85	0	0,361	64317	0,37	3	0,76	0,076
فدرالية اليسار الديموقراطي	2,83	0,5	2,714	83554	0,48	1	0,25	0,026
الحزب الاشتراكي الموحد	---	----	0,000	69678	0,40	1	0,25	0,011
حزب الوحدة والديموقراطية	0,41	0,25	0,013	16969	0,10	0	0,00	0,005

حزب الديموقراطيين الجدد	0	0	0,000	31257	0,18	0	0,00	0,016
اليسار الأخضر	0,23	0,23	0,000		0,00	0	0,00	0,000
الديموقراطي الوطني	0	0	0,000	4704	0,03	0	0,00	0,000
باقي الاحزاب	4,24	0	8,989	158945	0,91	0	0	0,414
المجموع	100	100	33,773	7566406	43,21[1]	395	100	315,766
مجموع المسجلين				17508127				
مؤشر كالاغر (الجز التربيعي)			**5,811**	**مؤشر كالاغر** (الجز التربيعي)				**17,769**

عند تطبيق مؤشر كالاغر على نتائج انتخابات 2016، يتضح أن التناسب بين مجموع الأصوات وعدد المقاعد كان مرتفعا جدا مقارنة بالعديد من الأنظمة الانتخابية الأخرى في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية المتقدمة. فقد سجل المؤشر نسبة 5.8%، وهي نسبة تعتبر منخفضة بشكل ملحوظ مقارنة مع الدول الديمقراطية الكبرى، مثل إنجلترا وفرنسا، حيث تراوحت النسب المسجلة بين 7%و8 %في انتخابات 2017 البرلمانية[2]. هذه النسبة المنخفضة تُظهر أن النظام الانتخابي المغربي في انتخابات 2016 كان قادرا على تحقيق نسبة تناسبية جيدة بين الإرادة الشعبية وتوزيع المقاعد البرلمانية.

تعتبر هذه النتيجة مؤشرا على أن النظام الانتخابي المغربي حقق علاقة تمثيلية دقيقة، بحيث تُمثَّل المقاعد البرلمانية بشكل عادل وبقدر كبير الإرادة الشعبية الناجمة عن تصويت المواطنين، مما يعزز من شرعية التمثيل داخل البرلمان. وعلى عكس الأنظمة التي تشهد تشوهات في تمثيل بعض الأحزاب بشكل مفرط أو تهميش أحزاب أخرى، نجح النظام الانتخابي المغربي في تحقيق نوع من التوازن بين حجم الأصوات وتمثيل الأحزاب في البرلمان. وبذلك، يعكس هذا التناسب الكبير مدى قدرة النظام على إظهار التعددية السياسية داخل المجلس التشريعي، ويسهم في تعزيز الثقة بين الناخبين والمؤسسات السياسية.

في المقابل، وفي انتخابات 8 سبتمبر 2021، سجل المؤشر نسبة تجاوزت 17.76%، وهي نسبة مرتفعة تؤشر إلى وجود تفاوت كبير بين النسب المئوية للأصوات وتوزيع المقاعد البرلمانية. وهذا يعني أن المقاعد البرلمانية لا تعكس بشكل كاف الهيئة الناخبة، مما يطرح تساؤلات حول الشرعية التمثيلية للنظام الانتخابي المعتمد في تلك الانتخابات. يشير هذا الفارق إلى تشوهات في التمثيل، حيث حصلت بعض الأحزاب على تمثيل أكبر مما يتناسب مع حجم أصواتها، في حين أن أحزابا أخرى قد حُرمت من تمثيل كاف. وهذا يثير مخاوف بشأن التمثيل العادل للأحزاب السياسية والمواطنين داخل مؤسسات الدولة.

[1] 43.21 نسبة الأصوات المعبر عنها، مقابل 50.86 بالمئة من المشاركة من مجموع المسجلين البالغ عددهم 127 509 17.

[2] Michael Gallagher, « Election indices » [archive] [PDF], Trinity College, Dublin, 2013. In Indice de Gallagher — Wikipédia (wikipedia.org).

لمقارنة نتائج انتخابات 2016 في المغرب مع تجارب دولية أخرى، يمكن العودة إلى إصلاح النظام الانتخابي الكندي في عام 2016[1]، الذي شهد سلسلة من المراجعات التي تناولت أنظمة انتخابية مختلفة حول العالم. في تلك الفترة، قامت اللجنة البرلمانية المكلفة بالإصلاح الانتخابي بتقييم شامل للأنظمة الانتخابية في العديد من الدول، حيث تمحور تقييمها حول قدرة هذه الأنظمة على تحقيق تمثيل دقيق وعادل للمواطنين في البرلمانات .أوصت اللجنة باستخدام مؤشر كالاغر كأداة أساسية لتقليل التشوهات بين الإرادة الشعبية وما ينتج عنها من توزيع المقاعد البرلمانية .هذه التوصية أظهرت اهتماما كبيرا بجعل النظم الانتخابية أكثر تجاوبا مع الرغبات الفعلية للناخبين، حيث يتم تحقيق توازن أفضل بين عدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب وعدد المقاعد البرلمانية التي يظفر بها.

وأشارت اللجنة البرلمانية الكندية إلى أن استخدام مؤشر كالاغر يعد من الوسائل الأكثر فعالية في تصحيح التفاوتات أو التشوهات التي قد تحدث بسبب تطبيق أنظمة انتخابية قد تُفرط في تمثيل بعض الأحزاب أو تُقلل من تمثيل أخرى، وبالتالي فإن استخدامه يسهم في تقليل التحيزات الانتخابية وضمان أكثر عدالة وشفافية في نتائج الانتخابات. وأكدت اللجنة على ضرورة مراعاة هذا المؤشر في أي محاولة لتطوير نظام انتخابي جديد، لضمان أن هذا النظام يُحقق درجة عالية من التناسب بين الأصوات والمقاعد البرلمانية. من خلال ذلك، يصبح النظام الانتخابي أكثر قدرة على عكس الإرادة الحقيقية للناخبين بشكل عادل وشفاف، ويعزز المصداقية والشرعية السياسية.

كما قدمت اللجنة البرلمانية الكندية توصية أساسية في هذا السياق، تتمثل في ضرورة أن تسعى الحكومة الكندية إلى تصميم نظام انتخابي يحقق درجة كالاغر أقل من 5 %[2]. وهذا يعني أن الحكومة يجب أن تضمن تحقيق توازن عادل بين عدد المقاعد ونسبة الأصوات التي يحصل عليها كل حزب، مما يعكس الإرادة الشعبية بدقة أكبر. وقد اعتبرت هذه التوصية خطوة مهمة نحو تعزيز الديمقراطية في كندا، بما يساهم في إيجاد نظام انتخابي يعبر بشكل أكبر عن الخيارات الحقيقية للمواطنين دون أي تحريف أو تشويه للنتائج.

على المستوى الكمي، يظهر الجدول بعده تطبيقات المؤشر في بعض التجارب الانتخابية المقارنة.

---

[1] Comité spéciale sur la réforme électorale, renforcer la démocratie au Canada : principes, processus, et mobilisation citoyenne en vue d'une réforme électorale, Rapport du Comité spécial sur la réforme électorale, 42ème législature, 1ère session, décembre 2016, pp. 71- 90.

[2] "Le Canada est-il juste?", Mesure de l'injustice - Calcul de l'indice Gallagher du Canada . (Ce site Web comprend l'indice Gallagher sous forme de tableau ajustable. Il présente initialement les données de l'élection fédérale canadienne de 2015, mais certaines variables de certaines cellules de tableau sont ajustables par le visiteur du site Web, puis le reste du tableau est automatiquement ajusté à refléter la nouvelle entrée de ce visiteur.) . Récupéré le 10 décembre 2016.

جدول 4: مؤشر كالاغر لبعض التجارب الانتخابية الدولية 2011[1]

الدولة	مؤشر كالاغر	الدولة	مؤشر كالاغر	الدولة	مؤشر كالاغر
بريطانيا (2017)	7.94	كندا	12.42	اوغندة	15.67
الدانمارك	0.73	اسبانيا	6.96	ليبيريا	11.14
سويسرا	3.76	تونس	7.43	البيرو	10.23
فنلندا	2.95	مصر	7.71	جمايكا	13.33

تظهر بوضوح محدودية تحقيق التمثيلية النسبية في انتخابات 8 شتنبر عند مقارنتها بالتجارب الدولية، حيث تكشف نتائج اللوائح الجهوية عن تفاوتات صارخة في توزيع المقاعد. ويتجلى هذا الخلل بوضوح في دائرة أكادير إداوتنان، حيث حصلت لائحة التجمع الوطني للأحرار على 50,829 صوتًا، في حين حصلت لائحة التقدم والاشتراكية، التي جاءت في المرتبة الرابعة، على 7,103 أصوات، ومع ذلك، حصل كل منهما على مقعد واحد فقط، رغم أن الفارق بينهما يتجاوز سبعة أضعاف. وينطبق الأمر ذاته على دائرة تزنيت، حيث نال حزب التجمع الوطني للأحرار 37,605 أصوات، مقابل 7,661 لحزب الاستقلال، ومع ذلك، لم ينعكس هذا الفارق الكبير في توزيع المقاعد. مثل هذه الاختلالات لم تقتصر على هاتين الدائرتين فقط، بل تكررت في العديد من الدوائر الانتخابية الأخرى، مما يطرح إشكالية عميقة حول مدى عدالة النظام الانتخابي المعتمد في ترجمة الإرادة الشعبية إلى تمثيلية سياسية منصفة.

خاتمة

تُعتبر إشكالية التمثيلية النسبية في انتخابات 8 شتنبر 2021 إحدى القضايا المحورية التي تفرض إعادة تقييم مدى تحقيق النظام الانتخابي الحالي لمبدأ العدالة والإنصاف بين الأصوات المعبر عنها والمقاعد الموزعة. فقد كشفت نتائج الانتخابات عن تفاوتات جوهرية بين عدد الأصوات التي حصلت عليها بعض الأحزاب وحجم تمثيلها في مجلس النواب، مما يثير تساؤلات عميقة حول قدرة النظام الانتخابي على ترجمة الإرادة الشعبية بشكل دقيق. إن هذه المفارقات لم تكن مجرد استثناءات محدودة، بل اتضحت من خلال أمثلة عديدة، حيث حصلت بعض القوائم على تمثيلية لا تعكس حجم التأييد الشعبي الذي حظيت به، ما يعكس محدودية القواعد المعتمدة في توزيع المقاعد.

ورغم أن اعتماد القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية بدلا من مجموع الأصوات المعبر عنها شكل تحولا لافتا في طريقة احتساب المقاعد، إلا أن هذا التغيير لم يحسم الجدل القائم حول مدى تحقيق التناسب العادل بين حجم الدعم الشعبي والتمثيل السياسي. فالهدف الأساسي من أي نظام انتخابي هو ضمان تمثيل منصف يعكس حجم القوى السياسية

[1] Michael Gallagher, « Election indices » [archive] [PDF], Trinity College, Dublin, 2013. In Indice de Gallagher — Wikipédia (wikipedia.org)

الحقيقية في الساحة، وهو ما لم يتحقق بشكل كاف في انتخابات 8 شتنبر، حيث أدى توزيع المقاعد وفق القواعد الحالية إلى نتائج تطرح أسئلة جوهرية حول مدى تحقيق التعددية السياسية الفعلية والتنافسية العادلة.

في هذا السياق، يصبح من الضروري إعادة النظر في النظام الانتخابي المعتمد، خصوصا مع اقتراب الاستحقاقات التشريعية لسنة 2026، وذلك عبر فتح نقاش موسع يهدف إلى تطوير آليات انتخابية أكثر إنصافًا. يمكن أن يشمل هذا الإصلاح تعديل طريقة توزيع المقاعد بما يضمن تناسبا أدق بين الأصوات المحصل عليها وعدد المقاعد المخصصة، أو إعادة النظر في معايير القاسم الانتخابي لضمان توزيع أكثر عدالة. كما قد يكون من المفيد استلهام تجارب دولية ناجحة في تحقيق التمثيلية النسبية، والاستفادة من نماذج أثبتت فعاليتها في تقليل الفجوة بين الدعم الانتخابي والتمثيل النيابي.

إن تحقيق تمثيلية أكثر إنصافا في الانتخابات المقبلة لا يعد ترفا سياسيا، بل ضرورة ملحة لضمان مشهد سياسي متوازن يعكس الإرادة الشعبية الحقيقية. فمن شأن إصلاح النظام الانتخابي أن يسهم في تقوية المؤسسات التمثيلية وتعزيز شرعيتها، ويمكن مختلف القوى السياسية من لعب أدوارها بفعالية وفقا لوزنها الحقيقي داخل المجتمع. وإذا كان الهدف الأسمى للعملية الانتخابية هو تحقيق حكم ديمقراطي يعكس تطلعات المواطنين، فإن مراجعة المنظومة الانتخابية يجب أن تكون أولوية لضمان مستقبل سياسي أكثر عدالة وإنصافا، قادر على تحقيق التوازن بين التعددية السياسية والاستقرار المؤسسي.

لائحة المراجع:

الكتب

- **Duhamel O.**, **Mény Y.**, Dictionnaire constitutionnel, Presses Universitaires de France (PUF), Paris, 1995.
- **Gallagher** Michael, Election indices [PDF], Trinity College, Dublin, 2013.
- **Gallagher**, **Michael**. "Comparing Proportional Representation Electoral Systems: Quotas, Thresholds, Paradoxes and Majorities." British Journal of Political Science, vol. 22, no. 4, 1992, pp. 469–496.
- **Guizot**, **François**, Histoire de la civilisation en France, depuis la chute de l'Empire romain jusqu'en 1789, Tome IV, Pichon et Didier, Paris, 1826.
- **Larry Johnston**, Des votes aux sièges : les quatre grandes catégories de systèmes électoraux, Sous la direction du Secrétariat de l'Assemblée des citoyens de l'Ontario, Ontario, sans année.
- **Mill**, **J. S.**, "Considerations on Representative Government", Parker, Son, and Bourn, "Of True and False Democracy; Representation of All, and Representation of the Majority Only", London 1861.

المقالات العلمية والتقارير

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005: نحو نهوض المرأة في العالم العربي، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005.
- Monique Michaud, Les modalités d'un mode de scrutin mixte compensatoire : Rapport du Directeur général des élections, 3460, Québec, Décembre 2007, pp. 54-58.
- Pourtois, H., Les élections sont-elles essentielles à la démocratie ? Philosophiques, 43(2), 2016. https://doi.org/10.7202/1038213ar.
- Amadou Moctar Diallo, Penser la démocratie au-delà des élections, Éthique publique [Online], vol. 13, n° 2 | 2011. URL: http://journals.openedition.org/ethiquepublique/782.

- Eurobaromètre, L'opinion publique dans l'Union européenne, consulté le 10 décembre 2015. http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/eb/eb82/eb82_publ_fr.pdf.
- Comité spécial sur la réforme électorale, Renforcer la démocratie au Canada: principes, processus, et mobilisation citoyenne en vue d'une réforme électorale, Rapport du Comité spécial sur la réforme électorale, 42e législature, 1re session, décembre 2016.
- Le Canada est-il juste ? Mesure de l'injustice - Calcul de l'indice Gallagher du Canada. Récupéré le 10 décembre 2016.
- Michel Le Breton, Dominique Lepelley, Vincent Merlin et Nicolas Sauge, Le scrutin binominal paritaire : un regard d'ingénierie électorale, Revue économique – vol. 68, n° 6, novembre 2017, pp. 965-1004.

النصوص القانونية والتشريعات

- الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد وأعلن بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 أ (د-3) بتاريخ 10 ديسمبر 1948.
- ظهير شريف رقم 1.21.39 صادر في 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 21.04 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 11.27 المتعلق بمجلس النواب.
- القانون التنظيمي رقم 16.20، المتعلق بمجلس النواب.